ان اسرائيل وكذلك الاردن شرقي النهر لن يستطيعا العيش بهدوء الى جانب جار كهذا ولن يرغبا بتكوينه ، واذا ما خلق ، فانهما سيرغبان في اختفائه » (هآرتس ٧٤/٣/١٨) .

ولكي يكون الجاران راضيين ، ولا يرغبان في اختفاء الوليد الجديد ، فانه من الضروري ردم التناقض القائم بين قيام دولة فلسطينية « والجو الهادىء » الذي يريده كل من اسرائيل والنظام الاردني ، وهذا لن يتأتى الا بخلق صيغة جديدة ، اطار سياسي جديد ، ليس اتحادا فدراليا بين الدول الثلاث لان ذلك من شأنه كما يقول الكاتب ان يحد من استقلال وسيادة هذه الدول ، بل اطار سياسي يتشكل من « مجموعة دول ارض اسرائيل » شبيه الى حد ما بالاطار السياسي لمجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة . واذا كانت مجموعة الدول الاوروبية قد سعت قبل كل شيء الى وحدة التعرفة الجمركية فانه ينبغي على « مجموعة دول ارض اسرائيل » ان تضع نصب عينيها خلال المراحل الاولى حرية الحركة والتنقل، **والاستقرار السياسي في الضفة والقطاع** . بعد ذلك يدعو الكاتب الى خلق سوق مشتركة لهذه الدول ، وايجاد حلول لقضايا العمل والسياحة والطاقة ، كما « ان مؤسسات مجموعة الدول التي ينبغي ان تقام وفق النمط الاوروبي ستعالج قضايا لا تؤثر على السيادة وستقوم بالانهماك في برمجة وتنفيذ ترميم اللاجئين سواء الموجودين في يهودا والسامرة وغزه او الاردن اولئك الذين ان ينضموا اليهم مع تأسيس الدولة الفلسطينية ضمن اطار المنظومة » .

اما على الصعيد السياسي فيرى ضرورة المحافظة واحترام نظم الحكم في كل من تلك الاقطار ، ويطالب بان تلتزم كل دولة بعدم الاعتداء على أي من الدولتين الاخريين . حول ذلك يقول : « من الواجب الموافقة على موضوع واحد فقط : تلتزم بلدان المنظومة بان لا تهاجم او تعطي قاعدة لمن يود مهاجمة الدول الاعضاء . وباستثناء ذلك ، وعلى الاقل بشكل مبدأي فان كل دولة ستعيش وفق بنيتها النظامية وعلاقاتها الخارجية ، ان التعاون الملزم يصب في مجالات الاقتصاد ، الا ان الحقيقة هي ان التعاون الاقتصادي لا يمكن ان يجيء بدون مقدار من التعاون السياسي ، فترميم اللاجئين على مستوى المنظومة يعتبر عملا سياسيا من الدرجة الاولى .. » .

يسمي الكاتب من وراء اقتراحه الى الامور التالية : ١ ــ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن اطار الدولة الفلسطينية والدولة الاردنية في نطاق « منظومة دول ارض اسرائيل » . ٢ ــ المحافظة على النظام الهاشمي في نطاق دول المنظومة وحمايته . ٣ ــ منح الشعب الفلسطيني من خلال الاطار الآنف الذكر صفة الدولة . ٤ ــ منح اسرائيل من خلال السوق المشتركة ، دورا رئيسيا في بناء اقتصاد دول المنظومة وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي النامي ، والاطلال بعد ذلك ومن خلال دول السوق العتيدة الى بقية الاقطار العربية . ٥ ــ اشباع رغبات ومطامح الاسرائيليين في التواجد على جميع ارجاء « ارض اسرائيل » .

الى جانب هذين التصورين لكاتبين اسرائيليين ، التصور الاول يمنح السكان العرب « الاصليين » وليس العرب « المهاجرين » حق العيش في « ارض اسرائيل » فلسطين والتصور الاخر يرى ان الحل يكمن في اقامة « منظومة دول ارض اسرائيل » هنالك تصور اخر تجاه الدولة الفلسطينية ، ويعالجها من منظور اقتصادي سياسي ولا يرى امكانية لقيام دولة فلسطينية « عادية مستقلة » فحول التساؤل هل يمكن قيام دولة فلسطينية عادية ومستقلة ؟ اجاب كاتب اسرائيلي بثقة بالنفي ، في مقالة تحت عنوان « فلسطين في الضفة دولة او معسكر عمل كبير » (دافار ٧٤/٤/١٢) حين توصل تيدي بروبس الى تلك النتيجة . في مطلع تلك المقالة يعترف الكاتب بأن الظروف قد فرضت القضية الفلسطينية على المجتمع الاسرائيلي بعد تجاهل استمر لمدة طويلة « على الرغم من ان رئيسة الحكومة اكثرت في السابق ــ الان اقل ــ من السؤال ، في كل مناسبة ذكروا امامها الفلسطينيين ، « من هم » فان احتمال ــ خطر ــ قيام دولة كهذه اكثر من عدم قيامها . والكل يتساءل اذا ما كانت دولة كهذه تشكل تهديدا لكيان اسرائيل بالذات او اذا كان من المستحسن ان تقوم الى الشرق من اسرائيل؟ وبعد ان يتطرق الكاتب الى اقتصاد الضفة الغربية والقطاع يرى كزميله شمايتمر بأن الدولة المقترحة لا يمكن ان تكفي نفسها اقتصاديا ، ولذا فان